

الهجرة القسرية بين مدركات الإهمال وحسابات المكاسب Forced immigration between negligence perceptions and gains accounts

سليم حميداني

Salim HAMIDANI

أستاذ محاضر، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

hamidani.salim@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2020/12/21

تاريخ القبول: 2020/12/02

تاريخ الاستلام: 2020/10/14

ملخص:

يعرف العالم حالة من عدم الاستقرار والتراجع الاقتصادي؛ أحالت عددا من الدول لأن تكون مصدرا لقوافل من آلاف المهاجرين قسرا، في أحد أسوأ مآسي التاريخ المعاصر، ورغم أنّ الإعلام يطرح الظاهرة ببعدها العاطفي في الغالب، إلا أنه من المفيد الوقوف على البناءات الإدراكية التي تواكب الظاهرة، والتي تحدد في مخرجاتها النهائية مصائر المهاجرين بين قبولهم أو صدهم بعنف، وفي المقابل فإنها تصوغ تصرفات أولئك المهاجرين ومدى اندماجهم المتوقع في مجتمعات الاستقبال، سواء كان ذلك بظرف مؤقت أو على توقع إقامة واستقرار نهائي. إنّه لا بد من النظر إلى الهجرة القسرية في صميم تعقد المشكلات الدولية، والتنافس بين القوى الكبرى، أين تدفع الطروحات البراغماتية نحو ضرورة توظيف هذا الوضع بشكل يعظّم المكاسب الوطنية، ويجمع الاستجابات الدولية في سبيل إنهاء مسببات تلك الظاهرة، لأنّ استفحالها يفقد عديد الدول تماسك نسيجها الاجتماعي، ويحرّمها كفاءاتها الوطنية، ويحد من تطلعاتها المستقبلية في ظل عالم متسارع، والمنطقة العربية في صلب ذلك التحدي. كلمات مفتاحية: الهجرة القسرية؛ الإدراك؛ الاتحاد الأوروبي؛ المنظمات غير الحكومية .

Abstract:

The world is living an instability and economic decline, making it a source of migrants' caravans who forcibly had to leave their homelands under the pressure of those circumstances. Although the media often presents the phenomenon with its emotional dimension, it is useful to see the cognitive structures that accompanied the phenomenon, which determines in its final output of the fates of immigrants between accepting or repelling them violently.

Forced migration must be seen in the competition between the great powers, where pushes the pragmatic proposals for the need to employ this situation in a way that maximizes a national gains, and it brings together the international responses to end the causes of this phenomenon because its aggravation will lose many countries the cohesion of their social fabric, and deprives them from its national competences, also, it limits its future aspirations in an accelerated world.

Keywords: Forced Migration; Perception; European Union; NGOs.

مقدمة:

دأب الأفراد عبر التاريخ على الانتقال بعيدا عن مناطق الخطر، ملتجئين الأمن والاستقرار وتجنب التهديدات الواقعة على حياتهم وممتلكاتهم، أو فرارا بمعتقداتهم وأفكارهم تحت ضغوط جماعة مهيمنة، أو تيار إقصائي أو مهمش لهم، وكانت بوصلة تحركهم تتجه دوما إلى المكوث المؤقت أو الدائم في أمانة توفر لهم قدرا من الحماية، بما كان يقتضي أن يخضعوا لأنظمة سياسية ومجتمعية قد تختلف عن تلك التي عاشوا سابقا في ظلها، وخلال العقود الأخيرة ترسخت شخصيتان رمزيتان في الوعي الجمعي العالمي، وهما شخصية المهاجر واللاجئ، مع ما يثيره ذلك من مدركات بشأن التوصيف والمخاطر المتوقعة، والتهديدات المحتملة التي تحملها ظاهرة الهجرة، خاصة في شكلها القسري، وفي الآن ذاته ظهر قدر من التراخي بشأن حفظ كرامة ملايين المهاجرين، وصار يجري النظر إليهم ضمن توصيف متدن لأولويات الحكومات، بشكل يقترب من الإهمال.

تبنى هذه الورقة البحثية على السعي للتعامل مع إشكالية محورية مضمونها كالاتي: ماهي حدود القدرة التفسيرية للعامل الإدراكي في التعامل مع ظاهرة الهجرة القسرية، على ضوء المستويات العالية لها في السنوات الأخيرة؟

انسجاما مع هذه الإشكالية؛ يمكن الاعتماد على فرضية مركزية تقوم على الربط بين متغير مستقل هو حسابات الكسب والخسارة لدى الأطراف المعنيين، ومتغير تابع هو حركية ومسارات الهجرة القسرية، وهو الربط الذي يظهر في الفرضية التي تحمل العلائقية التالية:

عوض أن تدفع معاناة المهاجرين قسرا إلى تفعيل القيم الإنسانية للتعاون، فإنها تشجع سياسات غلق الحدود والتعصب القومي.

وفق هذه الفرضية؛ سيتم الانطلاق من الطرح القائم على وجود توظيف لمعاناة المهاجرين قسرا ضمن الاستراتيجيات التنافسية بين الدول، وترسيم السياسات الداخلية المتمحورة على الذات الوطنية، واتضح إرادة واضحة بشأن تأزيم أوضاع المهاجرين واللاجئين، وتعميق أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار في العالم، مع تعمد البطء في الاستجابة، وتجاهل آليات الإنذار المبكر والضرورات الإنسانية، وترك المهاجرين قسرا لمصيرهم المأساوي.

تستند هذه الورقة البحثية إلى المنهج المقارن في تشرح أبعاد ظاهرة الهجرة القسرية، سواء في مضامينها النفسية أو الجغرافية وكذا سياقاتها الزمنية، وفي هذا الإطار تتيح المقارنة التطرق إلى العناصر المتصلة بمصدر وحجم التهديد المقترن بالهجرة قسرا، وتوقيته ونطاقه وأنماطه، وكذا القيم والأهداف والمصالح المهددة، عبر اعطاء سلم أهمية بشأن المصلحة، وما يبذل في تحقيقها أو حمايتها من تكلفة.

تنقسم هذه الورقة إلى محورين رئيسيين: في عرض مشكلة الهجرة القسرية، باعتبارها شكلا من حركة البشر الاجبارية غير المسيطر عليها، بما يتجاوز حدود الدول، فيما يتصل المحور الثاني بمدركات الهجرة والاستقبال للمهاجرين قسرا، مع ما يتصل بذلك من تكوين المواقف والآراء، وبما ينتهي إلى سياسات معينة تجاه الهجرة وضبطها، والتصدي لها في مسبباتها، وكذا القدرة على إرجاع هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

1. مشكلة الهجرة القسرية في صميم التفاعلات الدولية

ساهمت التحولات الدولية في إكساب حركة البشر اهتماما متزايدا، نظرا لما لذلك من آثار أمنية واقتصادية، وما تحتويه تلك التحركات من أبعاد سياسية وثقافية، استوجبت أن لا تؤثر على المضامين السيادية للدول، ولا أن تمس بثقافتها وخصوصيتها، وهو التحدي المطروح على الصعيد العالمي؛ الذي جعل الهجرة القسرية في تجاذب بين المخاوف المتصاعدة وإثارة العداءات والعراقل أمام المهاجرين، أو إهمال هؤلاء، والتفريط في أساسيات التكفل بهم، وعدم المبالاة بمعاناتهم، وعلى هذا النحو تقف المدركات الجماعية ووسائل الاتصال والإعلام ضمن حالة التفكيك العميق لظاهرة الهجرة القسرية، حيث تتحول تلك المدركات إلى آلية تحديد المواقف وصياغة القرارات وبناء

استراتيجيات التعامل مع هذه الظاهرة، المرجح استمرارها وتفاقمها أكثر، في ظل سلبية المجتمع الدولي.

1-1 المنظور السيادي وثنائية الاستيعاب والعزل للمهاجرين قسرا.

ترتبط قضية الهجرة بمفهوم واستفاليا للعلاقات الدولية، وتقسيم العالم إلى دول ذات سيادة ، لذا فالتحكم بالهجرة هو خاصية أساسية من خصائص السيادة، وذلك يعود بشكل رئيسي لأسباب أمنية لدى الجماعات السياسية كافة، التي تضع القيود على الإقامة والجنسية، والواقع أنّ سياسات الهجرة التقييدية هي عالمية تقريباً⁽¹⁾، ومن منطلق النظرة الواقعية التي تعلي منظور التمحور حول الدولة *State - centrism*، فإنّ الدول يهيمها في المقام الأول كفاية مواطنيها، وهي تنأى بنفسها -ما استطاعت- عن تحمّل التزامات التكفل بمواطني الدول الأخرى، وتضغط بضوابط الحدود والسيادة والقوانين في منع أن تتحول إلى وجهة استقبال، لسيل لا يتوقف من المهاجرين واللاجئين، الذين من الصعوبة اقناعهم بعدم القدوم، أو اعتراضهم بالأساليب العنيفة التي كانت شائعة في القرون الماضية.

يُعدّ قبول المهاجرين إطاراً مخففاً لأزماتهم، ومن الشائع أن لا تقطع الدول المستقبلية الصفة الإنسانية والمؤقتة في استقبال هؤلاء خاصة من الدول المجاورة، بل إنها قد تلجأ إلى ذلك كجزء من استراتيجية إفراغ النزاع الأهلي من قوته المحركة، والتسريع بالحل والحسم العسكري لأحد الأطراف، على غرار ما شهدته سوريا في الأعوام الثلاثة من النزاع (2016-2019)، غير أنّ الصعوبة تظهر أكثر إذا ما تعلق الأمر بالمهاجرين الحوامين *Orbiters* وهو مصطلح يُقصد به في لغة حقوق الإنسان اللاجئين الذين لا يتمكنون من العثور على دولة مستعدة لقبولهم⁽²⁾، ومن ذلك ما يعانيه مهاجرو الروهينغا من نند دولي، وأيضا رفض أستراليا السماح لآلاف المهاجرين دخول أراضيها، بعد أن اعتمدت الحكومة الفيدرالية في أستراليا مشروع قرار يقضي بعدم منح اللاجئين الوافدين إلى البلاد عبر القوارب تأشيرات دخول مدى الحياة، وفي خريف 2017م مثلاً؛ قطعت السلطات الأسترالية الغذاء والمياه والخدمات الطبية عن مركز إيواء، تحصّن فيه نحو 600 شخص رافضين عمليات إجلائهم⁽³⁾، ويجري اقتباس هذه الأساليب كاستراتيجية رادعة ووقائية في عديد الدول، يتم التغاضي عن قساوتها تحت مبرر السيادة الوطنية، وضبط الحدود.

تعززت قدرات الدول في ضبط مسار الهجرة القسرية، عبر أنظمة الرصد والمراقبة، وكذا استخدام الأنظمة المعلوماتية التي تسجل أسماء كل من يجتاز الحدود، أو يحاول عبورها، من قبيل نظام معلومات فضاء شينغن *Schengen Area*، أو النظام الأوروبي لمضاهاة بصمات الأصابع *Eurodac*، ولا شك أنّ الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية *Frontex* التي أنشئت في العام 2004م، والمكلفة بتنسيق المراقبة عند حدود الاتحاد، تشكّل مثلاً شعار الاستراتيجية الأوروبية السائدة، والمتمثلة في التصدي للمهاجرين⁽⁴⁾، عن طريق إعلاء مفهوم قداسة الحدود.

في مثال آخر على توظيف أطر السيادة كآلية للتعامل مع مشكلة المهاجرين قسراً، تواجه سفن هؤلاء التي يتم اكتشافها في عرض المتوسط مثلاً؛ حالة من الرفض بشأن رسوها في الموانئ الأوروبية، واستقبال المهاجرين العالقين بها، ومن ذلك ما تعرضت له في أكثر من مرة السفينة أكواريوس *AQUARIUS* التي تديرها منظمتا إي.أو.إس ميديتريني *SOS MEDITERRANEE* وأطباء بلا حدود، فبعد أن علق على متنها 141 مهاجراً أنقذتهم قبالة سواحل ليبيا ربيع 2018، رفضت كل الدول الأوروبية السماح لها بالرسو في موانئها، بل إنّ مالطا مثلاً ردت على الدعوات بشأن الاستقبال الإنساني لهؤلاء العالقين، بأنّه لا يوجد ما يلزمها قانوناً بالسماح بدخول السفينة.⁽⁵⁾

يجري باستمرار إعلاء قيم السيادة في تبرير كثير من التصرفات التي تبدو غير مقبولة من قادة الدول، وتجد كثير من المخاوف التي يطرحها هؤلاء بشأن الهجرة القسرية، ما يبررها في الواقع من تهديدات فعلية لأمن تلك الدول، وخطر على استقرارها، ففي حالات عدة ثبت أنّ مخيمات اللجوء توفر الملاذ الأمن لتنظيمات مسلحة؛ قد يشكّلها اللاجئون، وتبرز هنا ظاهرة اللاجئين المقاتلين *Refugees Warriors* كمجتمعات نشطة عسكرياً وسياسياً في المنفى، بل إنّ هؤلاء اللاجئين قد يكونون أساساً لتحرك عسكري، أو إعادة إنتاج مساقات العنف السابقة، على غرار ما شهدته معسكرات اللجوء في منطقة البحيرات الكبرى، حين جرى إعادة انتاج البنية الإدارية التي سهلت القتل في رواندا.⁽⁶⁾

في جانب آخر قد يعرّض تدفق اللاجئين العلاقات الثنائية بين البلد المرسل والبلد المستقبل للاهتزاز، فيشكّل اللجوء دليلاً على تورط البلد المرسل في سلوكات دافعة للهجرة القسرية، ومن وراء ذلك الفشل في توفير الأمن، فيما يجري اتهام الدولة المضيفة بتوفير

ملاذات أمنة لمعارضى الدولة المرسله، خصوصا إذا كانت حكومتا الدولتين فى صراع وتنافس؛ ىجرى فىه استغلال موضوع اللاجئين كأداة ضغط وابتزاز، وهو ما صمّم أطر العلاقات التركىة-السورىة بعد مارس 2011م، كما أنّهُ يوتّر العلاقة بين أفغانستان وباكستان بشأن ضلوع الأخيرة فى زعزعة الاستقرار فى الأراضي الأفغانىة عبر التأثير بورقة المهاجرين الأفغان هناك،

ولأنّ السيادة تنصرف إلى الجانب القانونى المحض، فإنه من الضرورى التأكيد على مضامينها العرقية وحالات التشابك الإثنى بين الدول، فقد تمد تجمعات اللاجئين فى البلد المضيف؛ جماعات داخلية تشترك معها فى العرق أو الدين أو الأيديولوجيا، مع مخاوف فى أن تتسبب الهجرة فى تحوّل أقلية داخلية إلى أغلبية، بسبب تدفق اللاجئين من نفس الجماعة العرقية.⁽⁷⁾

أثبتت أحداث النصف الثانى من القرن العشرين، والعقدين الأولين من هذا القرن، أنّهُ لا ىجب النظر إلى مسار الهجرة القسرىة بثنائية المرسل والمستقبل على أساس الانفصال بينهما، فهناك دول منشأ للمهاجرين وملجأ فى ذات الوقت، اضطرتها نزاعات مختلفة الطبيعة عن نزاعات الدولة الأخرى أن تكون طاردة لقسم من السكان، ومستوعبة لأخرين تحت نفس الصيغة، وهى الهجرة قسرا، ففى عام 1995م وصل عدد اللاجئين السودانىين إلى الدول المجاورة 396.8 ألف لاجئ، فى حين استضافت السودان فى العام ذاته 727.2 ألف لاجئ من الدول المجاورة⁽⁸⁾، وهناك مثال اليمن وبورنڊى والعراق وسوريا خلال العقد الأخير، بما ىجعل الأمر أكثر تعقيدا، ويحيل إلى التساؤل بشأن إمكانية أن تحظى الدول بقدر من الاستقرار إذا جرى تصحيح هذا الوضع، بأن ىغادر الوافدون، ويتم العمل على عودة المهاجرين.

ىلاحظ عند متابعة مسارات تطورات الهجرة القسرىة، أنّ هناك تساهلا بشأن حركة هؤلاء حين لا تكون الدولة وجهتهم النهائية، بل ىتعدى الأمر مجرد التساهل بشأن عبور الحدود، وتخفيف القيود والمتابعات القانونية، إلى درجة توفير النقل لآلاف المهاجرين لتمكينهم من الوصول إلى حدود الدول التى ىرغب المهاجرون بالوصول إليها، ولقد لوحظ مدى المرونة التى تتبعها دول العبور فى الاستناد إلى صرامة قيود السيادة وضوابط الحدود الدولية، إلى درجة توظيفها كآلية ابتزاز وضغط على دول مجاورة، وهو ما اتضح فى موجة

الهجرة القسرية غير المسبوقة التي شهدتها الشرق الأوسط سنتي 2015-2016، وكيف وصل أكثر من مليون مهاجر إلى بلدان أوروبا الغربية والشمالية، متجاوزين عديد الدول التي تساهلت بشأن حركتهم، متجاوزة التزاماتها ضمن الاتحاد الأوروبي حول الحدود الأمانة وبصمة المهاجرين، التي تجعل المهاجرين يسجل عند أول دولة يدخلها لمنعه من استغلال فضاء شنغن الأوروبي.

2.1 - أدوار الإعلام تجاه الهجرة القسرية بين الأشعار بالمأساة وتمييعها

اتّضح في السنوات الأخيرة؛ كيف أنّ للإعلام دورا محوريا في إدارة أزمات الهجرة القسرية، وذلك من خلال قدرة القائمين عليه والمتحكمين بتمويله وتوجيهه على التلاعب بالعقول والعواطف، وهو تلاعب ينطوي على بعدين؛ بعد تشويقي قوامه الإثارة وتتبع الأخبار وإرضاء فضول المشاهدين والمتابعين إعلاميا، بكسر روتين الأخبار المحلية وتقديم شيء استثنائي وغير مألوف، ويتم الضغط على المتابع بكثير من التقارير الإعلامية المتتابعة، وتخصيص فضاءات للتحليل والمناقشة لا تخرج عن سياق شرح هذه الظاهرة المستجدة، ويتم تطعيم تلك المتابعة بفقرات إشهارية لا ينتبه المتابع لتوقيتها، لكن لها صدى تسويقيا متزامنا مع حالة الانهيار بتلك التغطية، خصوصا مع فكرة السبق الإعلامي والقدرة على التواجد في مكان الحدث؛

ينطوي البعد الثاني للتغطية الإعلامية ملف الهجرة القسرية على الجانب التخويفي والتهديدي، أين يجري التضخيم العمدي للمعاناة الإنسانية للمهجرين، عبر التغطية والتناول الإعلامي غير المتوازن والفاقد لقدرة كبير من الموضوعية، بل إنّ وسائل الإعلام مستغلة قدرتها على التأثير في الرأي العام المشبع بهواجس الخوف والشك، تدفع لتبرير إجراءات أمنية وكذا سياسات داخلية معينة تحمل الطابع الوقائي وتشديد الجوانب الأمنية، أو لأجل الاستفادة من مساعدات دولية توجّه للدولة تحت عنوان رعاية اللاجئين. إنّ القدرة على المواءمة بين البعدين المشار إليهما، تتضح في أنّ وسائل الاعلام بعد أن تستخلص منافعها التجارية في الإثارة والتشويق في تناول موضوع الهجرة القسرية، تنقلب إلى النقيض من ذلك، إلى استبعاده من متابعاتها اليومية، كونه صار موضوعا روتينيا افتقد القدرة على جذب الاهتمام وتوجيه العواطف، فيحدث قدر من الإهمال والامعان في تناسي المهاجرين، ومع مرور الوقت يكون من النادر الانتباه إلى السؤال عن

أوضاع آلاف من المهاجرين المنسيين، وهو واقع عاشه الفلسطينيون والصوماليون والعراقيون والسوريون وكثير من المجموعات المهاجرة على امتداد عقود.

برزت عبر السنوات الأخيرة القدرة التأثيرية الكبيرة لوسائل الإعلام في الدفع بالساسة والشعوب نحو تناول انتقائي لمأساة الهجرة القسرية، وفي حالات كثيرة يتم تقزيم المأساة الخاصة بالمهاجرين في حالة أو حادثة ما، على غرار الأثر الكبيرة لحادثة غرق الطفل السوري عيلان كردي المأساوية التي استحوذت على التعاطف الدولي بشكل منقطع النظير، في حين جرى تناسي أن آلاف من المهاجرين ينتهي بهم الأمر إلى الوفاة عطشاً في طرق الصحراء أو مراكز الاحتجاز، أو غرقاً خاصة في المتوسط، حيث أشارت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة مثلاً إلى أنّ ما لا يقل عن 1500 مهاجر غرقوا في البحر المتوسط في النصف الأول من سنة 2018م، مشيرة إلى أنّ أخطر طرق الهجرة هو الذي يصل بين ليبيا وإيطاليا⁽⁹⁾، ورغم ذلك فإنّه نادراً ما تكون هناك تغطية إعلامية متوازنة، تنبه إلى طرق الهجرة القسرية، لأنّ ذلك يستجلب ضغطاً من الرأي العام بخصوص التدخل تحت الواجهة الإنسانية، وهو أمر غير مرحب به في الأجندة البراغماتية للدول الغربية خاصة.

إلى جانب سلوك تقزيم المشكلة الذي يشوب التعامل الإعلامي مع الهجرة القسرية، يسجّل أيضاً ظاهرة الانتقائية والاختزال في ذلك التعامل، ومن ذلك الأثر الكبير لما تمّ ترويجه عن معاناة الايزيديين مختزلاً في شخصية الناشطة نادية مراد، والتسويق الإعلامي بشأن معاناة طائفتها من ممارسات تنظيم الدولة، ومن وراء ذلك اتهام غير برئ للديانة الإسلامية بأكملها، والتي هي بريئة من ممارسات التطرف والعنف، وتلك التغطية جعلت الهجرة القسرية مرادفة لأي احتمال قائم على صعود الحركات الإسلامية، والاعتقاد بأنّ العنف جزء أصيل من الإسلام، مقابل ما تعرفه المجتمعات الغربية من تسامح وقبول للآخر، وفي هذا السياق يمكن العودة إلى ما طرحه قبل عقود؛ لي روس Lee Ross في ما دعاه الخطأ الأساس في العزو *The fundamental attribution*، والذي يشير إلى ميل الفرد إلى عزو أفعال الآخرين إلى نزعات فيهم⁽¹⁰⁾، ومثلما يتم افتراض العنف والتطرف في مجتمعات المهاجرين، فإنّه بالمقابل حين يتم رؤية المساعدات وأطقم الرعاية والخدمات الإنسانية التي توجّه للمهاجرين، يتم افتراض أنّ المجتمعات المستقبلية تصرفت على ذلك

النحو لأنّها مجتمعات يميزها الاحسان المجتمعي، وقبول الاستضافة والمساعدة للآخرين، مع سمو ثقافتها وروح التسامح بها، بينما يجدر أن يتم تفسير ذلك بأنها أحكام واستنتاجات، لا يجب أن يجري تعميمها أو توقع استمرارها.

يتمثل الأثر السلبي للإعلام أيضا ضمن دائرة معالجة الهجرة القسرية؛ أنّه يرسخ الصورة المثالية لمجتمعات الاستقبال، وبذلك يتم الاستمرار في توقع نفس السلوكات ورد الفعل، وحيث أنّ قوة الوضع الإنساني وحجم المعاناة تؤثر في البداية على الموقف، فإنه لا يُتوقع أن يحتفظ الأفراد بنفس ردّات فعلهم ونمط المبالاة نفسها، بل إنّ القواعد الاجتماعية التي تقتضي أن يكون المظهر المناسب هو التعامل الإنساني مع أصحاب معاناة الهجرة واللجوء، سيجري إضعافها عبر إثارة مخاوف متكررة بخصوص قدرة الاستيعاب والكفاية والمخاطر المحتملة، وضرورة إيقاف حالة التدفق للمهاجرين من مصدرها، وهو ما يقوم به إعلام تسيطر عليه التوجهات اليمينية المتطرفة، ومفعم بالعنصرية ومعاداة الأجانب.

يؤطر الإعلام الاستجابات العاطفية والانفعالية لملايين الأفراد، حيث إنّ الدهشة والشعور بالإنذار لا يصيبان الحكومات ولا المواطنين في الدول المتطورة جراء عملية الهجرة نفسها فقط، بل يظهر تأثير ذلك عند اشتداد ضغوط تيار الهجرة المقترنة بالطبيعة الهائلة غير المنتظمة لذلك التيار الذي أخذ يزداد ويشد⁽¹¹⁾، حيث تتدفق أفواج وطواير طويلة من المهاجرين، ويواكبها الاعلام بشكل متزامن، ويتكرر عرضها في النشرات التلفزيونية، وتشتبك القنوات الإعلامية في تحييد المواضيع الأخرى، والتركيز على مشاهد الآلاف من المهاجرين وهم يخترقون الحدود، أو يتكدسون في مراكز الايواء والاحتجاز، أو يسافرون بطرق غير معهودة، وبأعداد كثيرة برا وبحرا، ولأنّ خاصية الاعلام هي الابهار، فيكون من المناسب إدخال أحاسيس المعاناة والغموض، وكذا التشويق للاستمرار في متابعة تطورات هذا الوضع، خصوصا وأنه يتم الاستعانة بقيم إحصائية عن عدد الواصلين، والمتوسط اليومي للمهاجرين قسرا، وامتداد ذلك على مدة زمنية، وبالتالي فإنّ البناءات الذهنية التي يقيمها الاعلام، تكون ضمن منظور النبوءة التي تحقق ذاتها -Self-fulfilling prophecy⁽¹²⁾.

يركّز الإعلام على زيادة المخاوف بشأن تحوّل الاستقبال الظرفي للمهاجرين قسرا، إلى حالة تمسكّ بالوضع من قبل هؤلاء الوافدين، ورفض للمغادرة، ثم المطالبة بنفس حقوق المواطنين، ويبني هذا الاحتمال الذي يطرحه الإعلام شكلا من العداءات المتصاعدة التي تتراكم فيها مشاعر الرفض، نحو تجسيد تعاملات عنصرية وعدوانية، وفي جانب آخر يلفت الاعلام الانتباه إلى نشوء المجتمعات الموازية للمجتمعات المستقبلية، وكيف يسودها التضامن والولاء للمجموعة، أكثر من قدرتها على الخضوع لقانون الدولة واحترامه، وأنه مع مرور الوقت ستؤسس هوية جديدة، تسعى إلى الحفاظ على ما تناله من حقوق وامتيازات داخل الدولة المضيفة، دون أن تقطع صلتها بالدولة الأم.

كل هذه البناءات الإدراكية التي يصوغها الإعلام، جعلت منه الأرضية التي يجري على أساسها تعريف الوضع بالنسبة لعلاقة الهجرة بالأمن، وتصور البدائل، وتسويق الصور النمطية، والدفع بالسياسيين ومن ورائهم ملايين الأفراد إلى معالجة محددة لمأساة الهجرة القسرية.

2. مدركات الهجرة والاستقبال للمهاجرين قسرا

يتعيّن على دراس موضوع الهجرة القسرية أن يوازن بين الحقائق الموجودة على الأرض بشأن تحركات المهاجرين، والاحصائيات المرتبطة بتلك الحركة الجماعية من جهة، والبناءات النفسية والإدراكية التي تواكب تلك الظاهرة من جهة أخرى، وكيف يتحول خيار الهجرة إلى الحل الوحيد بالنسبة لملايين البشر، وكيف تتفاعل في ذلك توجهات السياسيين والإعلام في توصيف الظاهرة، والمخرجات المرتبطة بها، والتي جعلت منها بالإضافة إلى كونها الخيار الاضطراري، مفيدة أيضا سواء لجهة إرسال المهاجرين أو وجهة استقبالهم، مع أنّ ذلك يبقي المخاوف المتبادلة، ولا يلغ المنظور العنصري والاقصائية وفوقيا الأجانب ومعاداتهم.

1.2 مدركات مسار الهجرة القسرية: من المنطلق إلى جهة الوصول

تكتسي رحلة المهاجرين قسرا قدرا من المأساوية والصعوبة، فآلاف المهاجرين يضطرون لقطع مسافات طويلة سيرا على الأقدام، أو سباحة في المياه بعد أن تنزّلهم القوارب في مناطق بعيدة عن الشواطئ، وترسم تلك المعاناة على الضعفاء من الأطفال والمسنين والنساء خاصة، وتزداد مأساوية الوضع مع العوائق والعنف الذي يواجه به

المهاجرون، ومن ذلك ما يتم تناقله إعلامياً عن معاناة المهاجرين على الحدود التركية، من الضرب والاحتجاز والحرمان من المساعدة الطبية، في حين يتعرض كثيرون لمخاطر الاستهداف المباشر من حراس الحدود، أين تشير تقديرات نشرها المرصد السوري لحقوق الإنسان؛ إلى سقوط 397 مدنيا برصاص حرس الحدود التركي بين جوان 2011م إلى أوت 2019م، وجاء في بيان لمنظمة "هيومن رايتس ووتش":

"حرس الحدود التركية المغلقة مع سوريا بجدران إسمنتية، يطلقون النار عشوائياً ويعيدون بشكل جماعي طالبي اللجوء السوريين الذين يحاولون العبور إلى تركيا... السوريون الهاربون إلى الحدود التركية بحثاً عن الأمان واللجوء، يُجبرون على العودة مرة أخرى بالرصاص وإساءة المعاملة."⁽¹³⁾

في مثال آخر على فقدان المهاجرين قسراً لحياتهم على الحدود، وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش قيام حرس الحدود السعوديين بإطلاق النار على المهاجرين، وقتلهم أثناء عبورهم الحدود، فيما تعرّض من جرى اعتقاله من المهاجرين إلى الاحتجاز وإلى انتهاكات جسيمة؛ منها عدم كفاية الطعام، ونقص الرعاية الطبية، وتدهور مرافق الصرف الصحي، والازدحام، والتعرض للضرب على يد الحراس، وفي حال لم يقع المهاجرون في قبضة حرس الحدود، فمن الوارد أن يتعرض هؤلاء إلى أشكال من النصب واللصوصية من المهربين بهدف الاستيلاء على مدخراتهم، وفي أحيان أخرى يكونون هدفاً للأسر وطلب الفدية، ومن ذلك ما يواجهه المهاجرون الأثيوبيون من مخاطر التعرض للأسر في اليمن قبل الوصول للسعودية، وقد تمّ توثيق حالات اضطرّ فيها أقارب مهاجرين محتجزين إلى بيع ممتلكاتهم كاليوت أو الأراضي، لتوفير الفدية المطلوبة.⁽¹⁴⁾

تبلغ الاستهانة بأرواح وكرامة المهاجرين قسراً مستويات محزنة، حيث أنّ اعتراض هؤلاء والإساءة إليهم؛ لم تعد حكراً على الجهات الرسمية وهيئاتها الأمنية، بل تعدى الأمر إلى السماح للأفكار المتطرفة والسلوكات غير القانونية والإجرامية، أن تكون آلية في صد المهاجرين قسراً والتضييق عليهم، مع ما يشير إليه ذلك من تنمية لأفكار التطرف والعنصرية، ومن ذلك قيام شاب بلغاري في ذروة اللجوء السوري سنة 2016م بترأس عصابة تطارد طالبي اللجوء غير الشرعيين، عبر نشر دوريات تتجول عبر الأراضي الوعرة في

الحدود مع تركيا، لاعتقال اللاجئين وترويعهم على طول الحدود التركية، وبرّر ذلك بحجة أن كل لاجئ غير شرعي هو إرهابي جهادي.⁽¹⁵⁾

على صعيد آخر تمتد الانتهاكات بحق المهاجرين، إلى الإعادة القسرية لهؤلاء إلى أماكن غير آمنة، دون مبالاة بالأخطار التي تتهددهم، حيث يكون اهتمام دول الوصول أو العبور منصبا على صد المهاجرين ومنعهم من استكمال رحلتهم، على غرار ما يعانيه المهاجرون المنطلقون من الأراضي الليبية منذ 2013م، حيث قالت مفوضة حقوق الإنسان في مجلس أوروبا بتاريخ: 2019/06/18م إنّ :

"الأشخاص الذين ينتشلهم خفر السواحل الليبيون يُعادون إلى ليبيا ويُحتجزون على الفور، ويتعرضون بالتالي للتعذيب وأعمال العنف الجنسية، والابتزاز والانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان."

وجاء في توصيات مجلس أوروبا CoE وهو المنظمة الحقوقية الرئيسية في القارة، والتي تضم في عضويتها دول الاتحاد الأوروبي ودولا أخرى؛ أنّ :

"موت المهاجرين في البحر ليس أمرا مستمرا فحسب، لكن في بعض الحالات يتم اعتراضهم ونقلهم إلى بلدان - مثل ليبيا - حيث يتعرضون غالبا للتعذيب أو الاغتصاب أو العبودية، أو الاستغلال أو الاحتجاز غير المحدد وغير القانوني."⁽¹⁶⁾

صار موضوع الهجرة القسرية في صميم البرامج الانتخابية، ومعيارا للشعبية الداخلية، التي تعلي المصلحة الوطنية على سواها من الاعتبارات؛ بما فيها تلك الإنسانية منها، فقد أظهر وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني *Matteo Salvini* منذ حملته الانتخابية مواقف عداوية ورافضة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون بلاده، ولما تقلّد منصب وزير للداخلية؛ منع سفن الإغاثة الدولية من إنزال المهاجرين الذين يتم انتشالهم من عرض البحر المتوسط في موانئ إيطاليا⁽¹⁷⁾، وضمن الموقف العدائي تجاه المهاجرين؛ رُحّب رئيس الوزراء المجري المناهض للهجرة فيكتور أوربان *Viktor Orbán* بمنع الحكومة الإيطالية رسو سفن المهاجرين في مرافئ بلاده، معربا عن أمله بأن يؤدي هذا إلى تغيير في سياسة الهجرة التي تعتمد عليها أوروبا، وقال أوربان خلال مؤتمر صحفي مع نظيره السلوفاكي بتر بيليغريني *Peter Pellegrini* :

"أخيرا أتنفس الصعداء...سئمت لسنوات من سماع أنّ الحدود البحرية لا يمكن حمايتها، أنا الآن مقتنع بأنّ ما كان ينقصنا ليس الإمكانيات بل الإرادة؛"

كما دعم بيليغريني موقف الحكومة الإيطالية قائلا:

"يجب أن نوقف السياسة التي تقول إنّه يجب إنقاذ جميع من يلقون بأنفسهم في المياه، خفر السواحل أو الشرطة ينقذونهم وفجأة يصبحون داخل أراضٍ أوروبية."⁽¹⁸⁾

تجدد الإشارة إلى أنّ موضوع الهجرة القسرية صار في صميم المشاحنات السياسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث صرّح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون *Emmanuel Macron* بشأن رفض إيطاليا استقبال المهاجرين الذين يتم انقاذهم:

"هناك درجة من الاستخفاف وعدم المسؤولية في سلوك الحكومة الإيطالية فيما يتعلق بهذا الوضع الإنساني المأساوي... القانون الدولي يلزم إيطاليا باستقبال المهاجرين"

ليردّ رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي *Giuseppe Conte* عليه؛ قائلا:

"إيطاليا لا يمكنها أن تقبل دروساً مشوبة بالنفاق، من دول كانت تفضل دائماً أن تدير ظهرها لكل ما يتعلق بالهجرة"⁽¹⁹⁾

يظلّ المهاجرون قسرا معرضين لمشاعر الرفض والكرهية في دول الوصول، كما تطالبهم أيضا تهديدات جسيمة في مسار رحلاتهم، حيث يواجهون بالإضافة إلى الابتزاز والعنف والاحتجاز؛ خطر الانتهاكات الجنسية التي قد تطال الأطفال والنساء، فيما هناك مخاطر لتعرض الشبان لأعمال السخرة، واحتمالات أن يقع المهاجرون ضحايا لشبكات الاتجار بالأعضاء، أو أن يصيروا مجندين قسرا في الأعمال القتالية، على غرار ما تسجله التقارير بشأن توجه إيران إلى الاستفادة من تواجد قرابة ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني على أراضيها، في تحويل آلاف من هؤلاء إلى سند لقوات النظام السوري، أين تشكلت منهم ميليشيا تحمل اسم فاطميون، كان لها دور في أعمال الاقتحام والاستيلاء على المدن السورية التي كانت في حوزة المعارضة السورية، وكان من المفيد جدا أن قتلها لم يكن لتحدث عنهم دولتهم الأصلية، أو تشجب اشتراكهم القسري في حروب لا تعنيهم⁽²⁰⁾.

في جانب آخر؛ اتضح كيف تم اعتراض موجات الهجرة القسرية لآلاف الأفراد؛ الذين تم إجبارهم على أن يكونوا جزء من العمليات القتالية، وتم استخدامهم كدروع

بشرية في جبهات الحرب، وهو ما عانى منه المهاجرون قسرا في العراق وسوريا، خاصة إبان استعادة الأراضي التي سيطر عليها تنظيم الدولة بين 2014 و2019م، وفي المقابل فإنّ انقطاع السبل بهؤلاء المهاجرين في مناطق النزاع، جعلهم هدفا لأعمال انتقامية تحت مبررات طائفية، على غرار ما عاناه آلاف المدنيين من المقيمين والمهجرين السنّة من انتهاكات مليشيا الحشد الشعبي⁽²¹⁾، وجرى رصد انتهاكات قامت بها قوات سوريا الديمقراطية والمليشيات الكردية في مناطق عراقية وسورية كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة.

يواجه الكثير من المهاجرين الذين كانوا يتطلعون إلى حياة أفضل في بلد الوصول مخاطر هائلة في الرحلة إلى هناك، منها الموت خلال التخفي عند التنقل⁽²²⁾، أو أثناء الطريق في الصحراء أو المناطق الجبلية الصعبة أو في البحر، وتعرضهم للابتزاز والتعذيب من المهربين، وغيرها من الانتهاكات التي تطالهم، والتي تجعل رحلة الهجرة القسرية سلسلة من المعاناة والآلام المتواصلة، وفي حالات تتوقف طموحات المهاجرين عن الوصول إلى وجهتهم النهائية، ويتم الاستقرار في دول العبور، حيث لا يملكون الثروة الشخصية، ولا الثقة الكاملة للسفر مسافات أبعد، علاوة على تمتع دول العبور بخصوصية ثقافية قريبة للوطن الأم، أو ظروف اقتصادية أحسن قليلا من بلدان المهاجرين الأصليين، حيث يتم الرضا بحد مقبول من ظروف الحياة بها، ومن ذلك إقامة آلاف من المهاجرين الأفارقة الهاربين من النزاع وعدم الاستقرار في منطقة الساحل؛ بالجزائر والمغرب، تحت ظروف معيشية متدنية، وتحت مطاردة دائمة وترحيل متكرر لهم.

2.2 مدركات الإقامة بين المضيفين والمهاجرين قسرا

تتصل الهجرة القسرية بمسار تصوري لتتابع الأحداث، قوامه معرفة منطلق تلك الظاهرة، والعجز عن التكهّن بنهايتها، وذلك نتيجة الحالة التراكمية للمخاوف وتزايد الأعباء من جهة المستقبلين، في حين يكون هناك قصور وعدم وضوح للهدف والجدوى من اتخاذ خيار الهجرة لدى آلاف من المهاجرين، وقوام ذلك في السؤال الأكثر تداول: ثم ماذا بعد؟، والواقع أنّ ظاهرة الهجرة القسرية تأخذ شكل الخطر الذي يتزايد بالنسبة لطرف، وحالة الإحباط وانعدام البديل بالنسبة لطرف آخر.

في بداية توافد المهاجرين يتم النظر إلى الوضع بدرجة أقل من المخاوف واستشعار التهديدات، خصوصاً وأنّ الوضع يجمع بين الإنسانية والمفاجأة والاعتقاد بكونه فترة مؤقتة، أين يعتمد الأفراد على الصور النمطية بشأن وجود طرف يتحمّل المسؤولية في الإنفاق والرعاية والحماية لهؤلاء المهاجرين، سواء الدول المانحة أو المنظمات الإنسانية، أو قدرة هؤلاء المهاجرين على الصبر وتحمل ظروفهم القاسية في التنقل والإقامة، ويجري تبرير الأمر بأنه لن يدوم طويلاً، وأنّ الاحسان الدولي سيصل هؤلاء، وأنّ الضمير العالمي حاضر وفعال، ويجري اعتماد هذه المدركات في الفهم الاجتماعي لهذه الظاهرة، حيث يرى الأفراد كما السياسيون أنها مناسبة للموقف، وتعمل هذه الصور بوصفها موجّهات ذهنية قوية ومريحة، غير أن الوضع يتغير مع مرور الوقت على الصعيد الإدراكي، وفي مجال التصرف وردود الأفعال.

يتجه فهم العلاقة التي تدفع إليها أوضاع الهجرة القسرية؛ إلى إرساء حالة من التمييز السلبي كمكوّن معرفي، يتم على أساسه الفرز الذهني بين التقييم السلبي والتقييم الإيجابي، ضمن سياقين هما: المهاجرون مقابل أهل البلد الأصليين، ثم فرز آخر ضمن المهاجرين أنفسهم، أين لا يتم النظر إليهم بنفس المستوى، حيث جرى تقبّل المسيحيين السوريين والعراقيين، بشكل اختلف عن قبول المسلمين والمهاجرين الأفارقة؛ وضمن هذا الفرز يجري الانسياق نحو التعميم السريع، والتناول الإعلامي السلبي الذي يحمل رسائل تحذيرية بشأن المهاجرين وأثرهم السلبي على المجتمع، كما يتم الربط السريع بين احتمالية الخطأ والجريمة والعنف والتطرف من جهة، وبين المهاجر الوافد من جهة ثانية، مع تنزيه تام للمواطن الأصلي، وإيجاد المبرر له إن أقدم على أي من تلك السلوكات، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الاستغراق في مغالطة الاسكتلندي الحقيقي "No true Scots man fallacy"⁽²³⁾ والتي تؤطر في حالات كثيرة التمييز السلبي للمهاجرين.

الواقع أنّ التمييز له بعدان؛ الأول يتصل بما يسمى بالكفاءة التي تتضمن سمات تدل على الإنجاز والقدرة والمكانة والقوة والسلطة، وذلك في مقابل عدم الكفاءة والتدني والعجز والضعف، فيما يتصل البعد الثاني بالإحسان ضمن ما يوصف بالاحتضان وتوفير الملجأ، ويتضمن سمات أخلاقية تدل على اللطف والقبول والكرم، وذلك في مقابل السوء، الذي يتضمّن القسوة والإساءة والشر وانعدام الأخلاق.⁽²⁴⁾

بالعودة إلى الحالة السورية مثلاً؛ فقد شهد الاعلام العالمي تضارباً بشأن تقديم صور المهاجرين قسراً، بين بلد مرسل مليء بالعنف والتطرف والحرب، وتطغى عليه صور الاعدامات وأعمال تنظيم الدولة العنيفة، بشكل جعل قطع الرؤوس والسبي، وتجنيد الأطفال وانتهاك حرية المرأة، والأعمال الانتحارية السمة الطاغية على تعريف البلد الأصل بالنسبة للمهاجرين عند أول اتصال لهم بمستقبلهم، الذين ظهروا يصطفون في محطات القطارات يقدمون الورد والدعم، كما ظهر دور الجمعيات الخيرية وتجد آلاف النشطاء، وفضاءات الإعلام التي تستعطف المتابعين، وتخاطب إنسانية الساسة وكرم الأثرياء، وهو ما أعطى لبرهة صورة إيجابية عن التكافل الدولي، وإمكانية معالجة مشكلة الهجرة القسرية وإنهاء معاناة ملايين الناس والمضطهدين، وتقديم بارقة أمل للآخرين لم ينطلقوا بعد في مسارتك الهجرة.

يمكن الإشارة إلى الأيام الأولى في الاحتكاك الفعلي بظاهرة الهجرة القسرية عند بلدان العبور والوصول، إلى أنها فترة من عدم الوضوح، أين بدأت تظهر صور المعاناة والاكتظاظ، وقوافل المجتازين للحدود وعبر الغابات والشواطئ الأوروبية، بما حوّل الصورة النمطية من استضافة طوعية، إلى حالة من الغزو غير المسيطر عليه، وبالربط بالماضي التاريخي من جهة؛ هذا الماضي الذي يُجمل صراع الشرق مع الغرب، ونضال الأوروبيين قروناً لإخراج المسلمين من أوروبا، ومن جهة أخرى مخاوف أن تتحطم بنية مجتمع الرفاه الأوروبي تحت ضغط قوافل لا تتوقف من المهاجرين، الذين يرضون بالحد المعيشي الأدنى، ولا يهتمون كثيراً بالمطالبة بشروط الرفاه في الإسكان والإطعام والأجور، وغيرها من المتطلبات الكمالية التي لم يألّفوها في مجتمعاتهم، وبذلك سيزاحمون سكان البلاد في أقواتهم وإقامتهم ووظائفهم.

انتقلت الأوضاع الخاصة بتوافد المهاجرين قسراً ومعاناتهم من مجرد الملاحظة، إلى تشكل المشاعر السلبية كمكوّن وجداني في توصيف الظاهرة، والاصطفاف العاطفي في التصدي لها، وبالمقابل بدأ المهاجرون يشعرون بأنهم يتوجب عليهم خوض معركة للبقاء، وأنهم غير مرحب بهم، ويتوجب عليهم أن يعوا هذا الوضع ويناضلوا بشدة لانتزاع ما يعتبرونه حقاً في التنقل والإقامة، وقد تُرجمت كثير من المشاعر السلبية تجاه البلاد المستضيفة في عدم احترام قوانين التنقل، وتزوير الوثائق، وممارسة أعمال اللصوصية

والإجرام، بل دفع الإحساس بالحق المكتسب والحياسة أن ينتفض المهاجرون قسرا في أعمال عنف وصمد لقوات الشرطة، وتثبت أعمال الشغب تلك على شكل من المقاومة غير المفهومة لدى مواطني الدول المستضيفة، لكنها تعبير عما يعتقده المهاجرون بالفعل المشروع والدفاع الشرعي عن أنفسهم.

عززت آلية الفعل ورد الفعل، والصور النمطية المتبادلة بين المهاجرين قسرا والمواطنين؛ المشاعر الراضية والسلبية كميّون سلوكي، ومن ذلك الرفض الصريح للسكان الأصليين مجاورة المهاجرين، والبحث في التضييق عليهم من خلال تقنين كثير من الممارسات التمييزية، على غرار الاجتهاد في حظر النقاب والحجاب، وغيرهما من الرموز الدينية، ومحاصرة أماكن التعبد، والصرامة في مراقبة المعاملات المالية لهؤلاء، والتأكيد على مسائل قيمية لم يعتدها هؤلاء المهاجرون في أوطانهم، بل يمتد التضييق عليهم إلى مسائل الإقامة ولم الشمل، و تصاريح العمل والتنقل، وحين يتم فحص هذا الأمر من الناحية الموضوعية، يمكن الوقوف على افتقاد كثير من تلك التصرفات للأطر القانونية، وأن دافعها هو تراكم مشاعر الكراهية والعنصرية، والرغب في العودة إلى فترة ما قبل وصول المهاجرين قسرا.

بالمقابل وفي إطار الإجراءات الدفاعية، والنزوع النفسي بتجنب الأذى والإضرار بهم؛ يستقر المهاجرون في مناطق قريبة من بعضهم بعضا، مشكلين أقليات عرقية يزداد عددها، لسببين: استقطابها لوافدين جدد باستمرار، وارتفاع نسبة المواليد عند المهاجرين، بشكل يفوق نسبتها عند شعوب الدول المستقبلة، ما يثير مشاعر الخوف والتعصب ضدهم، على غرار ما يواجهه المهاجرون إلى أوروبا الطروحات القومية ذات الإرث الفاشي والنازي، والتي تتسم بكونها حصرية إقصائية *Nativist* تقصر الموارد العمومية على أبناء البلد وحدهم، تجاهر بالدعوة إلى حرمان المهاجرين منها⁽²⁵⁾، أما بالنسبة للبلاد ذات العدد السكاني المنخفض نسبيا، يَسبب أي تيار حقيقي أو كامن للهجرة إليها؛ تحريض شعور بالقلق ضمن مجتمع قومي يعتقد أن تراثه في خطر، وأنه مهدد بفقدان طريقته في الحياة واستدامة الرفاه لديه.⁽²⁶⁾

تتصل المخاوف بشأن الغزو المفترض للمهاجرين قسرا فيما يسوّقه الإعلام المحلي، وما تثبته الوقائع على الأرض، ومن ذلك احتياجات بناء المخيمات، وما تستنزفه هذه

الأخيرة من أراض لإقامتها، ونفقات بشأن الأمن والصحة والتعليم، كما أنّ الحاجة إلى الوقود للطبخ والتدفئة تؤدي إلى اللجوء إلى قطع الأخشاب، أو استعمال مواد قابلة للاحتراق على غرار البلاستيك بما لذلك من أثر صحي وبيئي سلبي، ويضاف إلى ذلك الحاجة المتزايدة للمياه، وأنظمة الصرف الصحي، والبنى التحتية من طرق وتوصيلات للكهرباء والمياه، والتي تقع كلها على عاتق الدولة المستقبلية، وهي تفاصيل تثير الرفض الشعبي المحلي الداخلي حتى في دول تشارك المهاجرين انتماءهم وثقافتهم، ومن ذلك مثال مخيم الزعتري الذي تحوّل إلى رابع أكبر مدينة في الأردن⁽²⁷⁾، وقد جرى إنشاء هذا المخيم كجزء من الاستجابة لحالة الطوارئ الضخمة التي أنتجت الحرب الأهلية السورية، غير أنّ الأردن تُركت أمام مسؤولية كبيرة في رعاية تجمع سكاني ضخم، وهي الفقيرة في الموارد، وتعاني ضغوطا اقتصادية متزايدة.

بالعودة إلى المثال الأردني أو اللبناني، اتّضح أنّه ولتخفيف الإنفاق على المهاجرين قسرا، وأمام الصور الصادمة لمعاناتهم؛ برزت الدعوات إلى إعادة إسكان الآلاف من القاطنين بالمخيمات وضواحي المدن، خصوصا في المساحات المهمة للدولة وكذا جوانب الطرق، ولقد ثبتت معاشية حقيقة أنّ استضافة المهاجرين قسرا بأعداد كبيرة، ودون مدة زمنية واضحة للمغادرة، وفي ظل غياب تكفل دولي بهم، تؤدي إلى الضغط على موارد الدولة المستقبلية، وإنهاك اقتصادها على غرار ما يعاني منه لبنان والأردن، أين يتنافس الوافدون مع السكان المحليين على الموارد المتاحة مثل العمل والإسكان والأراضي والمياه، بما يؤدي إلى كساد الأجور، وارتفاع أسعار السلع والخدمات والعقارات.

جانب آخر يضاعف الهواجس الأمنية بخصوص الهجرة القسرية، وهو ظاهرة اللاجئين المقاتلين؛ حيث يعطي نموذج المخيمات الخارجة عن سلطة الدولة في لبنان وفي الكونغو والسودان مثالا عن تشكيل تهديد جدي للدولة، جراء قبولها بتجمعات للمهاجرين خارج المناطق الحضرية، أو بأغلبية لهم في أحياء أو مدن صغيرة، تتحول فيها الغلبة لهؤلاء على حساب السكان المحليين، كما أنّ التجمعات الخاصة باللاجئين والمهاجرين قسرا تحمل احتمالات أن تكون حاضنة للمنظمات المسلحة على اختلاف ميولاتها، ويعطي مخيم عين الحلوة صورة لهذا الاحتمال⁽²⁸⁾، كما أنّ تلك المخيمات ملائمة للسلوكات الإجرامية، إضافة إلى المخاطر الصحية التي قد تفرز أوبئة، أو تفاقم لعدوى

الأمراض، ويمكن ملاحظة ذلك في وباء الإيبولا؛ الذي زادت سرعته بفعل التجمعات الكثيفة لآلاف اللاجئين من غرب إفريقيا.

الخاتمة:

اقتضت عديد الظروف المحلية والدولية أن يضطر ملايين الأفراد -خاصة في المنطقة العربية- إلى مغادرة أماكن إقامتهم قسرا، ولأن أولويات هؤلاء المدفوعين قسرا للهجرة كانت تتعلق في المقام الأول بالحفاظ على وجودهم، فإن اهتماماتهم ومطالبهم كانت في مستوى تغطية الحد الأدنى من الكفاية في الاعاشة والأمن، وقد انتقل الوعي بهذا الوضع من مجرد منظور الاجارة والإحسان إلى إدراك حجم ظاهرة الهجرة القسرية لملايين الأفراد تحت ضغوط النزاعات والكوارث، بمستوى نقلها إلى جزء من خارطة التوزع السكاني العالمي، وخطوط الرفض والعداء بين المجموعات الوافدة والمستضيفة.

إن منظور الوجهة الحل أو محطة الخلاص بالنسبة للمهاجرين قسرا، وفي ظل تناول مدروس ومؤطر من وسائل الاعلام لهذه الظاهرة، يبني على جوانب الاثارة والابهار، أكثر من ارتباطه بالمضامين الإنسانية وتنمية روح التعايش، وإزاء صعود تيارات التطرف في سياسات الدول المستقبلية للمهاجرين، جعل الوضع يتجه نحو تعميق المخاوف بشأن التنقلات الكثيفة للمجموعات البشرية تحت مبررات العنف والنزاع، خصوصا وأن هؤلاء يحملون ثقافة وفكرا يختلف عن ثقافة الدول الأوروبية الأكثر حذرا وخوفا من أي وجود أجنبي خاصة الإسلام منه، يحيي عداوات تاريخية سابقة، ويحيل إلى مسألة التحدي بشأن إقامة التعايش والاستقرار والاندماج المجتمعي للمهاجرين.

الواقع أن مشكلة الهجرة القسرية صارت تحوز الاهتمام الرسمي وغير الرسمي، باعتبارها مجالا لجلب المكاسب، وأداة للابتزاز التهديدي الذي تمارسه عديد الدول، تحت طائلة رفع يدها عن مراقبة ملايين المهاجرين، والامتناع عن اعتراضهم، بل ويمتد الأمر إلى توفير مسارات أمنة لهؤلاء، وهو ما يحفز مجموعات أخرى على اللحاق بهم، وفي انتظار أن يتم الوصول إلى توافقات تنهي أسباب النزاعات، فمن المرجح جدا أن تستمر قوافل الهجرة القسرية، وتستمر معها الانتهاكات الجسيمة بحق المهاجرين، وتتعاظم معاناتهم وافتقادهم لفرص الاستقرار، وأن ينعموا بحياة تتوافق مع الكرامة الإنسانية للبشر.

الهوامش:

- ¹ - غراهام إيفانز وجيفري توينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص330.
- ² -المرجع السابق، ص552.
- ³ - موقع عرب 48، "أستراليا تحاصر اللاجئين وترفض توطينهم"، 2017/11/05م، شوهده في 2019/08/06، متوفر على: <https://tinyurl.com/y6jztphj>
- ⁴ - كلير روديه، الهجرة: رهان أوروبا المزدوج، في: برتران بادي وساندرين تولوتي(محرران)، أوضاع العالم 2009، تر: جورجيت فرسخ، (لبنان: بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط01، 2009)، ص190
- ⁵ - القسم الدولي، "هذه قصة سفينة المهاجرين المنبوذة"، جريدة أخبار اليوم، 2018/08/14.
- ⁶ - لندسي هيلسم، رواندا: اللاجئين والإباديون، في: لورانس فشلر(محرر)، جرائم الحرب: ماذا ينبغي على الجمهور معرفته، تر: غازي مسعود، (دار أزمدة، عمان، الأردن، ط01، 2003).
- ⁷ - مروة صبيح منتصر، "تشابكات اللاجئين والصراعات في الشرق الأوسط"، [معلق اتجاهات نظرية]، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 201، يوليو 2015، المجلد 50، ص ص 17-22.
- ⁸ -إبراهيم أحمد نصر الدين، اللاجئين في المنازعات الداخلية في إفريقيا، في: إبراهيم أحمد نصر الدين وآخرون (محررون)، الموسوعة الإفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المجلد 05، 1997)، ص23.
- ⁹ - قناة DW الإخبارية، "الأمم المتحدة: غرق 1500 مهاجر في البحر المتوسط منذ بداية العام"، 2018/07/27، شوهده في: 2019/08/02، متوفر على الرابط: <https://tinyurl.com/yyo3c3j7>
- ¹⁰ - دايفيد باتريك هاتون، علم النفس السياسي، تر: ياسمين حداد، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، 2015)، ص377.
- ¹¹ - جيرالد ديرك، "الهجرة العالمية في التسعينات: أسباب ونتائج"، تر: عطا الله أبو سيف، مجلة الثقافة العالمية، العدد 66، سبتمبر 1994، ص ص 18-35.
- ¹² - تشير هذه النظرية، التي وضعها بالأصل عالم الاجتماع ر. ك. ميرتون (R. K. Merton) في 1949، إلى الطريقة التي يتأثر بها السلوك الاجتماعي بالتوقعات التي تكون لدى الأفراد والجماعات بعضهم إزاء بعض، ومنطلق هذه النظرية الأساسي هو أنّ هذه التوقعات تولّد تحديداً خاطئاً للوضع الذي يغذي نمطاً سلوكياً تغذية رجعية تظهر وأنها تؤكد الموقف الأولي. أنظر: إيفانز وتوينهام، مرجع سابق، ص682.
- ¹³ -"الجندرمات التركية وحالات قتل السوريين على الحدود السورية التركية"، منشور بتاريخ: 2019/08/06، اطلع عليه بتاريخ: 2019/08/18، متوفر على: <https://tinyurl.com/yxuj779t>
- ¹⁴ -هيومن رايتس ووتش، "إثيوبون عرضة لانتهاكات على درب الهجرة الخليجي"، 2019/08/15، اطلع عليه بتاريخ: 2019/08/02، على: <https://www.hrw.org/ar/news/2019/08/15/332960>
- ¹⁵ -قناة أورينت الإخبارية، "صياح المهاجرين...البلغاري الذي يلاحق اللاجئين"، 2016/03/10، اطلع عليه بتاريخ: 2019/05/22، متوفر على الرابط: <https://tinyurl.com/yxqp4jm5>
- ¹⁶ -القسم الدولي، "رائحة الموت تفوح من قوارب المهاجرين في البحر المتوسط"، جريدة العرب، 2019/06/19.
- ¹⁷ -واج/س.أ، "محكمة ألمانية تدين وزير الداخلية الإيطالي"، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 9311، بتاريخ: 2019/08/13.

- ¹⁸ - قناة الجزيرة الفضائية، "السفينة أكواريوس تكشف تناقضات أوروبا بشأن الهجرة"، 2018/06/13، اطلع عليه بتاريخ 2019/07/21، متوفر على الرابط: <https://tinyurl.com/y2o83p7w>
- ¹⁹ - رويترز، أف ب، "أزمة اللاجئين تثير بلبلة في أوروبا"، جريدة الحياة، 2018/06/14.
- ²⁰ - أحمد موفق زيدان، "فيلق فاطميون الأفغاني: رأس حربة إيرانية"، 2018/01/02، تاريخ الاطلاع 2019/08/01، على: <https://tinyurl.com/y5sjh4uy>
- ²¹ - صباح ال27 من أغسطس 2015 عثرت الشرطة النمساوية بجانب الطريق السريع وضمن حدود بلدية باندورف Parndorf على شاحنة عثر بداخلها على 71 جثة لمهاجرين من جنسيات عراقية وسورية وأفغانية وإيرانية كانوا قارين كلاجئين إلى أوروبا، وكان يفترض أن يتم إيصالهم إلى وجهتهم النهائية بشكل سري دون الاهتمام بسلامتهم، أو احتمال تعرضهم للاختناق. انظر عارف جابو، "مأساة شاحنة اللاجئين: صورها هزت العالم والعدالة تقتص للضححايا"، 2018/06/14، اطلع عليه بتاريخ: 2019/07/06، متوفر على: <https://tinyurl.com/y4mlyedq>
- ²² - تعد مدن القصير وداريا والغوطة السورية ضحايا للتهجير الشامل الذي قاده النظام السوري والمليشيات الشيعية التي تسنده، وفي المقابل جرى إفرار بلدتي الفوعة وكفريا من سكانهما الشيعة تحت ضغط فصائل مسلحة سنية، غير أن العراق شهد أسوأ حالات الانتقام والتهجير لدواع طائفية على غرار ما حدث في مدينة جرف الصخر التي أفرغت في أواخر 2014 من كل سكانها، ووقعت تحت سيطرة مليشيات الحشد الشعبي المتهمة بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان هناك. أنظر: محمد علي وسلام الجاف، "واشنطن تعيد فتح ملف جرف الصخر العراقية: المليشيات تمنع سكانها من العودة"، العربي الجديد، قطر، 2019/04/22.
- ²³ - تقوم هذه المغالطة المنطقية على محاولة حماية التعميم المعتمد، عن طريق تحييد ما يعارض ذلك، واعتباره لا يعبر عن حقيقة القضية أو الانتماء أو الأفكار، وتأخذ هذه المغالطة اسمها من عبارة: لا يوجد إسكتلندي حقيقي يفعل ذلك، للتوسع في الموضوع، أنظر:
- Bruce N. Waller, *Critical thinking: consider the verdict*, (USA: New Jersey, Prentice Hall, 1998), p280.
- ²⁴ - جون داكيت، *التعصب والعدائية بين الجماعات*، في دافيد سيرز وليوني هادي وروبرت جيرفيس (محررون)، *المرجع في علم النفس السياسي*، ج 02، تر: ربيع وهبة وآخرون، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 01، 2010)، ص ص 943، 944.
- ²⁵ - نونا ماير، هل تشكل اليمنيات الجذرية الشعبية خيارا بديلا في أوروبا؟، في: برتران بادى ودومينيك فيدال (محرران)، *أوضاع العالم 2018: بحثا عن بدائل*، تر: نصير مروة، (لبنان: بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط 01، 2018)، ص 164.
- ²⁶ - جيرالد ديرك، "الهجرة العالمية في التسعينات: أسباب ونتائج"، تر: عطا الله أبو سيف، *مجلة الثقافة العالمية*، العدد 66، سبتمبر 1994، ص ص 18-35.
- ²⁷ - Phoebe Weston, *Inside Zaatari refugee camp: the fourth largest city in Jordan*, The Telegraph, 05 Aug 2015.
- ²⁸ - تأسس مخيم عين الحلوة سنة 1950م، وأصبح عاصمة الشتات الفلسطيني وأكبر المخيمات في لبنان، والتفجيرات اللبنانية تشير إلى وجود 65 ألف إلى 75 ألف نسمة (2007)، يقيمون على مساحة تبلغ نحو كيلومتر مربع واحد. أنظر: محمد صالح، *عين الحلوة: عاصمة الشتات... وتوازن «الرعب الفلسطيني»*، السفير، لبنان، 2007/2/20.